

سياسة ابن سلمان: القمع الأمني لتجريم المعارضة المدنية

أبرز موقع Security Just الأمريكي، سياسة محمد بن سلمان في تبني القمع الأمني الشامل لتجريم المعارضة المدنية وخطر حرية الرأي والتعبير.

وقال الموقع في تقرير له إنه "منذ أن تولى بن سلمان السلطة في السعودية؛ فإنه بنى آلة قمع قاسية، من خلال تجنيد عملاء موالين لتعزيز سيطرته على قوات الأمن، وتشويه العقيدة الدينية، وتجريم المعارضة المدنية".

وذكر أن بن سلمان يتبنى نهجا يقوم على أن المعارضة هي عمل متطرف يستدعي القتل، من خلال تشويه النص الديني عبر العلماء الموالين له، لذا فإن اختلاسه للدين لتبرير الاغتيالات يفضحه على أنه شخص متطرف.

وشدد على أنه على الرغم من القوة الهائلة التي عززها ابن سلمان في يده، لكن افتقرت لعبة السلطة عند بن سلمان إلى عنصر حاسم؛ وهو الشرعية الدولية، خصوصاً بعد أن نبذ الغرب، لأنه أمره بقتل وتقطيع أوصال الصحفي جمال خاشقجي.

ورأى الموقع أن موقف الرئيس الأمريكي جو بايدن الضعيف في المملكة العربية السعودية قد يدفع بآلة القمع التابعة لمحمد بن سلمان إلى تسريع إجراءاتها .

ونبه إلى أن عقيدة القمع عند ابن سلمان تظهر بوضوح من خلال التصريح الأخير لوزير الدولة السعودي عادل الجبير: "إن الشخص الذي تطلق عليه معارضا ، نحن نسميه إرهابيا" ، وهذه نفس الذريعة التي استخدمت لملاحقة خاشقجي وقتله .

وقبل ثلاثة أسابيع من اغتيال خاشقجي ، أصدر رجل دين كبير برعاية الدولة فتوى تجيز قتل المعارضين الذين يعصون القادة السياسيين.

من خلال الإعلان مرة أخرى أن المعارضة السلمية ترقى إلى مستوى الإرهاب ، فقد قوض السعوديون فكرتهم بأن اغتيال خاشقجي كان خطأ لمرة واحدة وليس عرضًا للقمع المنهجي.

وأضاف الموقع "يستنتج بن سلمان أن المعارضة هي عمل متطرف يستدعي القتل، من خلال تشويه النص الديني عبر العلماء الموالين له ، لذا فإن اختلاسه للدين لتبرير الاغتيالات يفضحه على أنه شخص متطرف".

وبشكل مأساوي، منح الرئيس جو بايدن ، الذي تعهد ذات مرة بمحاسبة ولي العهد المسؤولية وجعل نظامه "منبذاً" ، محمد بن سلمان الشرعية التي يتوق إليها وأثبت صحة استراتيجيته القمعية العابرة للحدود.

كانت قبضة بايدن مع محمد بن سلمان خلال زيارته الأخيرة إلى جدة ، المملكة العربية السعودية ، عرضًا مزعجًا للكيفية التي ضحت بها الإدارة الأمريكية بخطاب السياسة الخارجية القائم على القيم لصالح فكرة خاطئة عن الواقعية دون أي انتصارات حقيقية.

ومع ذلك ، لم يفت الأوان بعد على بايدن لتغيير المسار بطريقة تتوافق مع القيم الأمريكية مع اكتساب أرضية للمصالح الأمريكية.

كرئيس رفع بايدن السرية عن تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية خلص إلى ذنب محمد بن سلمان في اغتيال خاشقجي وعاقب فريق الاغتيال ، لكنه امتنع عن فرض عقوبات مباشرة عليه .

لأن ولي العهد لم يواجه أي عواقب حقيقية لأفعاله المتهورة ، لم يتوقف محمد بن سلمان عن استهداف المنتقدين.

في الشهر الماضي فقط ، تم القبض على ناشط في الديوان الملكي السعودي كان يتنمر على المعارضين السعوديين المقيمين في الولايات المتحدة ، ووجهت إليه تهمة الكذب على مكتب التحقيقات الفيدرالي.

وقبل أسبوع من سفر بايدن إلى جدة ، روى الأمريكي السعودي راكان الدوسري البالغ من العمر 14 عامًا هروبه من القمع السعودي بعد أن تجاهلت إدارة بايدن مناشداته للحصول على المساعدة - وهي قصة تثير فيها لامبالاة بايدن الفلق مثل احتجاز رهائن من قبل محمد بن سلمان.

لا يزال العديد من المواطنين الأمريكيين الآخرين الذين تعهد بايدن بالإفراج عنهم ممنوعين من مغادرة المملكة العربية السعودية.

يشير عدم قدرة الرئيس على تأمين الإفراج عنهم قبل إنفاق رأس مال سياسي كبير من خلال منح زيارة رئاسية لمحمد بن سلمان إلى عيوب خطيرة في مقاربتة للتعامل مع ولي العهد.

على الرئيس بايدن أن يبدأ بالإصرار على أن يفرج النظام عن السجناء السياسيين ، بمن فيهم السجناء الأمريكيون ، وأن يرفع حظر السفر الذي أوقع النشاط السلميين وأسره في شرك.

إذا أرادت المملكة العربية السعودية الاستمرار في شراكة استخباراتية بناءة ومكافحة الإرهاب ، فيجب عليها إجراء إصلاحات جوهرية لعكس الاتجاه المتمثل في استهداف المنشقين الذين لا يشكلون تهديدًا حقيقيًا وإعادة التركيز على المخاطر الأمنية المشروعة.

كما برر بايدن مرارًا ارتباطه بمحمد بن سلمان بالإشارة إلى ضرورة التعاون السعودي في إنهاء الحرب الكارثية في اليمن.

وبينما كان وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه الأمم المتحدة خطوة إيجابية إلى الأمام ، فإن الحل النهائي ضروري لإنهاء المعاناة واستعادة الاستقرار الإقليمي.

وخلص الموقع إلى أنه يجب على بايدن أن يوضح أن الدعم الأمريكي للنظام مشروط بأي شيء أقل من

الالتزام الحديدي من محمد بن سلمان بتسوية سلمية في اليمن ووقف انتهاكاته داخل المملكة.